بين الإخوان كتوجه والإخوان كأفراد..

عبد الجبار سعد

يعتقد البعض أن لنا عداءات قديمة أو حتى عقائدية مع جماعة الإخوان المسلمين وهذا اعتقاد باطل، فجماعة «الاخـــوان» فـي نظري هـي أول جماعة اسلامية متكاملة أنشأها إمام العصر بلا منازع الإمام الشهيد حسن البناء.. وأنا الذي قلت ذات يوم معتقداً صحة ما أقول إن الإمام البناء شمس فضل أشرقت على الدنيا ذات اليوم فبلغ ضياؤهاً كل نواحي الأرض .

وأنا أعد نفسي تلميذاً من تلاميذ البناء الذي اقام دعوته على أساس صوفي سلفي جهـادي، ولكن شيئاً فشيئاً جاء الأتباع ليستنقصوا من دعوته فبدأوا بذم التصوف والتبرؤ منه إرضـاء لحلفائهم في عهد عبدالناصر في الجزيرة وانتهى بهم الأمر إلى أن اسلموا أيديهم في يد أمريكا ليحكموا العالم الإسلامي كما تشاء أمريكا وربيبتها إسرائيل.

لقد كـان آخـر مـواقـف الشرف والـعـزة الـتـي شهدها تنظيم «الاخوان» قبل عام من ثورة ٢٥ فبراير في مصر حين زارت السيدة هيلاري كلينتون القاهرة والتقت بكل أطياف المعارضة المصرية إلا جماعة الاخوان المسلمين، وكان ذلك إشهاراً حقيقياً لها بأنها ليست في نطاق المشروع الامريكي الذي كان قد بدأ يتحسس ضعف نظام مبارك وتململ الشعب منه ويهيئ للإطاحة به وتأليب المعارضة ضده .

ولكن وبقدرة قادر رأينا أمريكا وبعد أقل مـن عـام تـوسـع لـلإخـوان طريق المشاركة السياسية وفـي البداية طلبت منهم أن يشاركوا فـي البرلمان ولا يقتربوا مـن الرئاسة ثم وبشكل مفاجئ قدمت لهم الرئاسة وضغطت على المجلس العسكري ليشهر فوز مرسي بعد تصريحات نارية من السيدة كلينتون.

****

نحن نقول إن قبول الاخوان بأن يكونوا مع أمريكا في خط السلطة هو الخطيئة الكبرى التي تجعلهم اسرى ضغوطاتها التي لا تنتهي، وبالتالي فإن المشروع الاسلامي قد سقط بالكلية من اعتبار الإخوان أرادوا ذلك أو لم يريدوه.. ولقد قال الأستاذ محمد حسنين هيكل وهو ابرز الكتاب والمحللين في القرن الأخير «الاعتراف الأمريكي بالإخوان المسلمين ليس قبولاً بهم وإنما لتوظيفهم لتأجيج فتنة ».

الإخـوان المسلمون كتوجه أصبح بيد الغرب وأمريكا « ولن ترضى عنك اليهود ولا النصارى حتى تتبع ملتهم « ولكن هناك من الاخوان الكثير من الافراد الذين لا يزالون يحملون فكر الإمـام البناء ويتمسكون به وأولئك لهم المحبة التقدير ولا يضر قلتهم .. «فالجماعة ماوافق الحق ولو كنت وحدك «

ولأولئك أوجه هذا الكلام حتى يعلم الجميع أننا نفرق بين توجه سياسي خان اعتقاداته وبين أفراد ربما ظلوا متمسكين بقيمهم حتى يلقوا الله.

الحوار لاختيار الأفضل

د.علي العثربي

< تشير الدراسات المتعلقة بشكل الحكومات في النظم السياسية المعاصرة الى أنه ليس هناك شكل محدد وثابت وجامد على الإطلاق لا في النظام النيابي ولا الرئاسي أو الجمعية الوطنية، بل إن الدراسات الاكاديمية والعلمية تكشف عن أن هـذه النظم تخضع لخصوصيات البلدان التي تعمل على تبني أي شكل من الاشكال السابقة، وتظهر اختلافات كثيرة في شكل النظام في بلدٍ معين مع نفس الشكل في بلد آخر.

إن اختـيـار شكل الـنـظـام المتعلق بالحكومة لا يخضع للأمزجة أو المحاكاة أو التقليد الأعمى بل يخضع للظروف المتعلقة بالمكونات البشرية والجغرافية للدولة، التي تفرض على الشكل الذي يمكن اختياره أن يتكيف مع تلك الظروف، لكي يضمن قـدراً كبيراً من الاستقرار ويحقق الرضا والقبول الشعبي الذي يعد أساس الشرعية السياسية والدستورية، ولذلك فإن المزاجية والرغبة الشخصية أو محاولة المحاكاة والتقليد الأعمى لا ينبغي أن يكون لها مكان في الاختيار سواءً في اختيار شكل الدولة أم شكل الحكومة، وينبغي أن تستحضر المعايير الموضوعية المدروسة دراسـة علمية لتقود الجميع الى الاختيار الأكثر علمية وموضوعية وبما يجسد الوحدة الوطنية ويصون السيادة المطلقة للجمهورية اليمنية والمتحررة من كل قيد.

إن المرحلة الراهنة بحاجة الى المزيد من الحوار والتعايش في موضوع شكل الدولة والحكومة للجمهورية اليمنية، وينبغي أن يسهم الكافة بما لديهم مـن الآراء والأفـكـار، وعلى مؤتمر الحوار أن يستوعب كـل ما يدور في هذا الاتجاه، ويعمل على بلورته في خطوط عريضة تحدد ملامح المستقبل بناءً على رؤية علمية موضوعية تخدم مستقبل أجيال اليمن وتعزز الوحدة الوطنية وتجسد مبدأ الولاء الوطني الذي ينبغي أن تنصهر فيه كل الولاءآت الأخرى ويكون اليمن الواحد والموحد والقادر والمقتدر فوق الجميع وأن يسود الدستور والقانون على كافة المكونات الجغرافية والبشرية للجمهورية اليمنية.

إن المتابع لمعظم الفعاليات السياسية والفكرية والثقافية سيجد أن الاتجاه العام تنصهر فيه كافة الاطروحات الوطنية التي تؤكد على وحدة الارض والدولة والإنسان من أجل مستقبل أفضل لليمن الجديد، وأن الكل لا يرغب في نبش الماضي والنفخ في كير الفتنة، وإنما يريد حلولاً موضوعية وعملية للمشكلات القائمة بما يحقق الوئام والإنسجام ويـعـزز الإنـدمـاج السياسي المتكامل بعيداً عن التمترس في المشاريع الصغيرة، لأن الـهـدف الاسـتـراتـيـجـي الـذي ينشده اليمنيون كافة أكبر من حجم الجمهورية اليمنية وشبه الجزيرة العربية، بل هو الوصول الى الوحدة العربية الشاملة حلم الإنسان العربي المسلم الذي تسود فيه قوة الدولة العربية القادرة على حماية كيانها من العدوان الدائم عليه.

إن الحوار الوطني الذي يخوضه اليمنيون اليوم بوابة الولوج الى المستقبل الأكثر إشراقاً الذي يستطيع اليمنيون فيه أن يحافظوا على اللبنة الأولـى في صرح الوحدة العربية الشاملة والمتمثلة في وحدة الارض والإنسان والدولة في اليمن الواحد والموحد، ولذلك نكرر التأكيد على المنتدبين للحوار الوطني بأن العهد الذي بينكم وبين الشعب هو الحفاظ على الوحدة اللبنة الأولى في صرح الوحدة العربية الشاملة وستكون نتائج حواراتكم المحققة للآمال الكبيرة منطلق الأحرار نحو وحدة عربية شاملة بإذن الله.

من المسئول عما يحدث؟!

سمير النمر

< المتأمل للمشهد السياسي في بلادنا بكل ما يحمله من دلالات وعبث وفوضى في هذه اللحظات الحرجة التي نمر بها، يقف حائراً في تفسير هذه الحالة وكأنه يقف أمام طلسم مليئ بالألغاز والأسرار لا يقدر على فك رموزه وألغازه الا من خلال الاستعانة بكتيبة من العرّافين والمنجمين القادرين على فك هذه الرموز والطلاسم، لأن الحكومة والأحـزاب السياسية أصبحت عاجزة عن إيجاد أي مبررات عقلية أو منطقية لتفسير حالة العبث والفوضى والتدمير الممنهج الذي طغى على المشهد اليمني بكل تفاصيله السياسية والاجتماعية والاقتصادية والامنية، ومقابل هذا التدهور المريع الذي يكتسح البلد يقف الشعب ونخبه السياسية والثقافية في حالة من الذهول والتبلد الذهني والحركي أمام ما يحدث وكأنهم لا يقدرون على فعل شيء لإيقاف هذا العبث الذي يدفع بالسفينة صوب الأمواج العاتية ليغرقنا جميعاً، وطاقم السفينة يتنصلون عن كل ما يحدث، فكلما تفاءلنا بانفراج في الامور كلما أثبت الواقع عكس ذلك، فاقتصاد البلد على حافة الهاوية والاغتيالات والتفجيرات تعود من جديد قبل الكشف عن مرتكب الجرائم السابقة لـتـضـاف الـى مـوسـوعـة «غينيس» للجرائم المقيدة ضـد مجهول والـتـي سجلت اليمن فيها رقماً قياسياً، كما أن أبراج الكهرباء تُضرب كل يوم أربع أو خمس مرات، ناهيك عما يحدث من تدمير ممنهج لكل مؤسسات الدولة سواء في التعليم العالي أو وزارة التربية والتعليم التي يسعى الوزير الاخواني لضرب وتدمير التعليم ومسخ هوية الاجيال من خلال عقد الاتفاقيات المشبوهة مع منظمات عالمية ظاهرها الرحمة وباطنها العذاب.. هذه الاتفاقيات تهدف الى تغيير المناهج وطمس ما تبقى فيها من قيم الانتماء والولاء الوطني والقومي والاسلامي الاصيل، كون هذه الاتفاقيات تتناسب مـع فـكـر الـوزيـر الاخواني وجماعته المشهورة بعدائها لكل القيم الحضارية والتاريخية التي تعمق في الأفراد حب الانتماء لتاريخهم وهويتهم الوطنية، ليكون الانتماء للجماعة هو البديل عن كل انتماء، أضف الى ذلك ما يحدث للبلد من انتهاك من القوى الدولية والاقليمية التي تتسابق لنهب ثـروات البلد وخيراتها والاعتداء على مواطنيها.. كل هذا يحدث دون أن نجد أية ردة فعل سواء على المستوى الشعبي والسياسي أو الرسمي، فالحكومة لا شأن لها بما يحدث لأنها مشاركةٍ في هذا المشروع التدميري للبلد أرضـاً وإنساناً وتشبث بالمناصب.. والاحزاب تعيش حالة غيبوبة وموت سريري.. إذاً من هو المسؤول عن كل هذا العبث؟!

اقتصادنا إلى أين؟!

إقبال علي عبدالله

< حقيقة يجب الاعتراف بها ليس فقط من حكومة الوفاق التي يرأسها الأخ محمد سالم باسندوة بل من كل الأحزاب والمنظمات غير الحكومية، وكذلك من أبناء الشعب أن الوضع الاقتصادي للبلاد على وشك الانهيار!!.. وهذه حقيقة وليس مكايدة سياسية ضد حكومة الباسندوة التي يتفق الجميع في اليمن والدول المانحة والمنظمات الدولية المقدمة للمساعدات بأنها حكومة فشلت في إدارة شؤون البلاد في كل النواحي الاقتصادية والامنية والخدمية.

أقول ليس هذا الكلام - الحقيقة- مكايدة بل استناداً الى مؤشرات وبيانات دولية لعل أبرزها مؤشر انخفاض تتكلم عنه حكومة الوفاق الباسندوية مبررة هذا التكتم «حتى لا تتضاعف الأزمة الاقتصادية».. في الوقت الذي لا تستطيع هذه الحكومة الفاشلة أن تتكتم عما تقوله بيانات عدد من الدول المانحة والمنظمات الدولية التي تتابع حقيقة الوضع الاقتصادي في اليمن أولاً بأول.. الدول المانحة تقول:«إن تقديم المساعدات يجب أن يكون لوعاء نظيف إشارة الى زيادة الفساد في ظل حكومة تجاوز عمرها عام ونصف وهي لا تقدم شيئاً رغم ما تلقته من منح ومساعدات مالية منها الخليجية ومنها الدولية لمساعدة اليمن في تجاوز تبعات الأزمة التي عانى منها منذ بداية العام ٢٠١١م.. منظمة الأمم المتحدة للطفولة قالت في آخر تقرير لها إن «مئات الآلاف من الأطفال يواجهون خطر الجوع في اليمن مع معاناة ما يقرب من مليون منهم من سوء التغذية».

من جانبه قال مدير مكتب منظمة أوكسفام الانسانية في اليمن السيد جوي سينجا: «إن ما يقرب من ٤٤٪ من سكان اليمن حالياً أو حوالى عشرة ملايين شخص هم جياع وليس لديهم ما يكفي من الأغذية، ونحن نشهد في الميدان انخفاض قدرة الناس على شراء الأغذية تدريجياً»، أما البنك الدولي قال: «إن مشكلة الفقر والبطالة وغياب الأمن الغذائي في اليمن على أشدها».

وأضـاف تقرير للبنك: «تضاعف معدل البطالة في اليمن خـلال العام الماضي ٢٠١٢م الـى ٦٠٪ مقارنة بالعام الذي سبقه».. هذه الحقائق هل تدركها حكومة الوفاق الباسندوية؟!

يقيناً إنها تدرك ذلك وأكثر ولكنها ووفق أجندتها فإن اقتصاد البلاد وحياة الناس المعيشية لم يندرج في الحساب المركز على زيـادة ثـروات تجار الحروب ومفتعلي الأزمات وهم معروفون ومعروف الحزب الذي يتحدثون به ويختبون في بطانيته..

إن النشاط الاقـتـصـادي والـذي يسجل انكماشاً متزايداً منذ العام ٢٠١١م مؤشر على كارثة اقتصادية قادمة أخطر من أية أزمة سياسية، وكل ذلك وحكومة الوفاق الباسندوية لا تحرك ساكناً كما هو حالها مع مخربي محطة الكهرباء وتصاعد الاعمال التخريبية ضد انبوب النفط الخام من صافر في مأرب الى ميناء التصدير في رأس عيسى على البحر الاحمر ما يهدف ذلك الى حرمان الخزينة العامة من عائدات تصدير النفط طوال الشهر.

وإزاء كل ذلك هناك الكثير من الحقائق التي تنذر بانهيار اقتصادي مرتقب.. نقول إلى متى ستظل هذه الحكومة تعبث بالبلاد والناس؟! الى متى سيستمر الصمت عليها.. الجيش تم هيكلته وإعـادة تنظيمه الا الحكومة الباسندوية التي يديرها مشائخ حزب الاصلاح!!..

علي عمر الصيعري

لا مناص من تغيير الحكومة

تناقلت عدد من الصحف والمواقع الالكترونية ، مطلع هذا الأسبوع ، أنباء تشير إلى أن الرئيس عبدربه منصور هادي يجري مشاورات مع قيادات الأحزاب، وبخاصة الطرف الثاني، «المشترك»، لإقناعها بتشكيل حكومة جديدة، خلفاً لحكومة محمد سالم باسندوة، في ظل تصاعد المخاوف من حدوث انهيار للدولة في اليمن، مع انهيار اقتصادي كامل.. وفي مقدمة هذه الصحف ، صحيفة «الشارع» اليومية ، في عددها الصادر يوم السبت الماضي ، حيث أوردت خبراً عن وجود ضغوطات دولية لتغيير حكومة الوفاق.. وقالت: إن البنك الدولي نصح بتشكيل حكومة كفاءات جديدة.

وحقيقة الأمر أن هذه الحكومة ، وعلى مدار عام ونيف من تشكيلها وفق بنود « المبادرة الخليجية « ، أوصلت البلاد والعباد إلى قاب قوسين أو أدنى من الانهيار الكامل لما تبقى لهم من دولة، فإلى جانب الانفلات الأمني غير المسبوق ، والنفوذ المتغول لأحزاب الطرف الآخر والقوى القبلية والعسكرية النافذة ، هناك عدد من الأسباب التي أدت إلى الفشل الذي وصلت إليه هذه الحكومة ، نورد منها ما يلي:

لقد أصبح واضحاً للجميع في اليمن والدول الراعية للمبادرة الخليجية أن معظم وزراء هذه الحكومة ، وبخاصة ممثلي الطرف الثاني ، خلعوا جلباب الوفاق الذي منحهم الصفة الوزارية في الأشهر الأولى من قيام هذه الحكومة ، وعادوا يفكرون بعقلية أحزابهم، والبعض منهم بعقلية ما كان يسمى بـ(المجلس الوطني) الميت.. هذه العقلية لم تتجه إلى الفعل المؤسسي بوصف أصحابها وزراء في حكومة وفاق أنيط بها إعادة ترتيب البيت اليمني اقتصادياً وتنموياً وخدمياً بعد أزمة خانقة كـادت أن تـودي بالدولة بكاملها.. فلم يكلف هؤلاء أنفسهم عناء أداء المسئولية بأمانة وجهود وطنية مخلصة، بل إن البعض منهم لم يكن يمتلك الخبرة المؤسسية والقانونية والتنظيمية قبل حصوله على الحقيبة الوزارية .

ومن ناحية أخرى لعبت أحزاب الطرف الثاني دوراً في التدخلات الحزبية في السياسة الإدارية للحكومة ، وركزت اهتماماتها حول تثبيت مواقع إقدام منتسبيها في الـوزارات والسلطات المحلية في المحافظات.. بل وعمدت ، عن طريق وزرائها ، إلى إقصاء قيادات وخبرات وكفاءات إدارية من مناصبها لكونها تنتمي إلى حزب المؤتمر الشعبي العام . ولم يتورع البعض ممن عُينوا حديثاً عن تسنم مسئوليات إدارية أكبر من مستواهم العلمي المتدني، وخبراتهم وكفاءاتهم الضئيلة.

كما أصبح الشغل الشاغل لمعظم وزراء هذه الحكومة ، وبدوافع من قادة أحزابها ،انتهاك أجواء الوفاق وافتعال المشاكل ، وإشعال الحرائق ، ووضع العقبات والعراقيل في طريق محافظي المحافظات الذين لا ينتمون لأحزابهم.. وعلى سبيل المثال المواقف غير السوية لوزير المالية تجاه العديد من المشاريع التنموية والخدمية في عدد من المحافظات كمحافظة حضرموت ، على سبيل المثال، وتعمده حجب التمويل الحكومي عن المشاريع المقرر لها، مما سبب العديد من الإخفاقات، وولد صنوفاً من الإحباط لقيادات فروع المؤسسات والهيئات في تلك المحافظات، ناهيكم عن خلق المشاكل بينها وبين موظفيها، وتصاعد وتيرة الإضرابات والاعتصام في تلك المحافظات.

وخلاصة القول إن نصفاً مما أشرنا إليه كفيل بالإطاحة بهذه الحكومة منذ ما قبل عدة أشهر، أما إذا بقيت على حالها المتردي من سيئ إلى أسوأ فنأسف إن قلنا على الدولة السلام . لأن هذه الحكومة برئيسها المزاجي والمتحيز لذوي النفوذ القبلي، وبعدد من وزرائها الفاشلين أوصلت اليمن إلى منتصف طريق الصعود إلى حافة الهاوية..

* قال الشاعر:

إذا لم تقم بالعدل فينا حكومة
فنحن على تغييرها قدراء

(أبو العلاء المعري)

زاوية حارة

فيصل الصوفي

شهادة على فوضى الإصلاح في تعز

الاستحواذ على الوظيفة العامة صار الشغل الشاغل لحزب الإصلاح في تعز، ووزراؤه في صنعاء يعينون مديري عموم ومديري ورؤسـاء أقسام وشعب من عندهم ويرسلونهم ومعهم لجان تسليم واستلام، متجاوزين صلاحيات السلطة المحلية.. يريد الإصلاح تعيين أعضائه بغض النظر عن توافر الشروط المطلوبة في من سيعين في هذه الوظيفة أو تلك، وقد عين وزراء إصلاحيون مديرين بعضهم شبه أميين في وزاراتـهـم ومكاتبها بالمحافظات.. وعندما قاومت السلطة المحلية في تعز سلب صلاحياتها منها، ورفضت القرارات التي تأتي من أعلى، رد حزب الإصلاح على ذلك بالفوضى والعنف لممارسة الضغط على السلطة المحلية.. وانتساب الفوضى والعنف في تعز لحزب الإصلاح أمر معروف للجميع هناك، حتى أن الحزب الاشتراكي لم يمنعه تحالفه مع الإصـلاح، من القول إن ما يحدث في تعز من انفلات أمني، وإثـارة الفوضى باسم الثورة، وانتشار للعصابات المسلحة، وتعطيل المصالح العامة وقطع الشوارع وإغلاق المدارس والمكاتب التنفيذية، عمل منظم وممنهج من قبل قوى كل همها الاستحواذ على أكبر قدر من المناصب الحكومية والاستئثار بالمؤسسات الرسمية.

محافظ تعز الإداري الناجح المجرب، يعتمد على طريقة المفاضلة التي تتيح المساواة في تكافؤ الفرص أمام الجميع، أن تكون الوظيفة العامة موضوعاً للتنافس، يتنافس المتقدمون لشغل المنصب وفق معايير مفاضلة علمية، ومن تنطبق عليه معايير المفاضلة يعين لشغل ذلك المنصب بغض النظر عن انتمائه الحزبي.

وهذه الطريقة يعترض عليها حزب الإصلاح وحده، وهي من الأسباب التي دفعته إلى أن ينقم على المحافظ شوقي هائل، ومن مظاهر هذه النقمة ما وصفها شباب الحزب الاشتراكي اليمني بالحملات الشعواء التي تستهدف المحافظ بدوافع سياسية وحزبية بحتة، حيث تعمد حزب الإصلاح تشويه صورة المحافظ بالافتراءات والأكاذيب، وينصب له الخيام، وينشر المسلحين في تعز لإثارة الفوضى، ويسير له المسيرات التي ترفع شعارات قبيحة.. بينما جميع الأحزاب الأخرى تؤيد طريقة المحافظ في الإدارة، وتؤكد على احترام صلاحيات السلطة المحلية، وترفض التعدي عليها، كما ترفض ما يقوم به حزب الإصلاح من فوضى لممارسة الضغوط التي تمكنه من الاستحواذ على الوظيفة العامة بقرارات يصدرها وزراؤه من المركز في صنعاء.

أصدر المؤتمر الشعبي وحلفاؤه في تعز بيانا قبل أيام بهذا الخصوص، وسوف نتجنب الإشارة إلى مضمونه، بسبب أنه يوصف بعدم الحياد في هذه القضية، وسيكون من المفيد الإشارة إلى بيان أصدره ابرز حلفاء حزب الإصلاح، وهو الحزب الاشتراكي، الذي دان في بيانه تعسف بعض الوزراء وتجاوزاتهم لدور السلطة المحلية ومحاولة تكريس أقبح صور المركزية، وأكد تأييده لقرارات قيادة السلطة المحلية والإجراءات القانونية التي تهدف إلى إلغاء المركزية والحد من سلطة ومزاجية القوى السياسية، والاستمرار في إعمال مبدأ المفاضلة الذي يحقق المساواة في تكافؤ الفرص، بل وطالب المحافظ بسرعة إتمام عملية المفاضلة لكي يتاح لجميع الكفاءات في المحافظة مساحة متساوية في المكاتب التنفيذية.